

# تحديد المسألة الفلسطينية من أجل التركيز على إيران

بـقلم : كلايتون اي. سويشر

استهدفت جولة وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس الاخيرة في الشرق الاوسط اقناع ما يسمى «الدول العربية المعتدلة»، وهي مصر والاردن والسعودية، بان الولايات المتحدة بانت اخيرا مستعدة، بعد ست سنوات من الوجود، لمساعدة الفلسطينيين في اقامة دولتهم. وفي الوقت الذي يتم فيه الترحيب بالوساطة الاميركية المخلصة، استقبل الكثير من العرب رايس بكثير من الشك المبرر، متساكين عن السبب في رغبة إدارة بوش المعطاة مع حكومة اسرائيل في التشمير عن ساعديها الآن لمساعدة الفلسطينيين.

لقد ولدت ست سنوات من الوعود الفارغة الكثير من الشك، وكانت الدعوات كافة التي وجهت في اعقاب هجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لقيام دولة فلسطينية، والضغط الذي مارسته الرئيس جورج بوش على رئيس وزراء اسرائيل في حينه اريئيل شارون لإنهاء الحصار الاول على ياسر عرفات في مقره في رام الله، العام ٢٠٠٢، وحتى «خارطة الطريق» العام ٢٠٠٢، قد اعتبرت ليس أكثر من محاولات لإرضاء المجتمع الدولي، خاصة الدول العربية المعتدلة، بغية اعداد العدة للحرب على العراق. ودون التعاون العربي، فإن الخطط الاميركية لاستقاط صدام حسين كانت ستتهدى محفوظة رسميا في الادراج نفسها التي قبع فيها الشأن الفلسطيني.

في الحالات التي اخارت فيها ادارة بوش التركيز مؤقتا على فلسطين، هرع وت وسائل الاعلام الدولية الى امتداح الالتزام الاميركي على امل ان يتبع ذلك دم الايدي للمساعدة. وقد كان هذا صحيحا على وجه الخصوص عندما انتهت انتخابات الرئاسة الاميركية، العام ٢٠٠٤. وكان من المتوقع ان يكافئ الرئيس بوش حلفاء الائتلاف الذين جابهوا العراق بتقديم الدولة الفلسطينية التي غالبا ما وعد بها.

ثم جاء اعلان شارون، العام ٢٠٠٤، ان اسرائيل ستستحب من قطاع غزة من جانب واحد، في العام ٢٠٠٥، وهي خطوة اتاحت لادارة بوش التركيز على العراق، متجاهلة الضغوطات التي ولدتها اقتراحات السلام الفعلية والاصيلة في المنطقة.

وتحديدا مبادرة جنيف غير الرسمية. وبالرغم من ان «خارطة الطريق» دعت الى اقامة دولة فلسطينية مؤقتة على الاقل مع حلول العام ٢٠٠٥، فإن الادارة ظنت ان بادرة شارون «الكريمة» ستضع المسؤولية على كاهل الفلسطينيين.

لكن العالم العربي خشي ان تكون «غزة اولاً» هي «غزة أخيراً». وكانت رايس قد زارت المنطقة في تشرين الثاني ٢٠٠٥ لتأمين الاتفاق على حركة وصول المساعدات لبعث الحياة في غزة. وما تزال الاتفاقية غير منفذة. والمبرر هذه المرة هو ان الانتخابات الفلسطينية افضت الى فوز «حماس» بالرغم من التعهد الاميركي السابق بدعم التوجه العربي الى الديمقراطية والتطلع للحرية.

وفي الاثناء، لم تعارض الدول العربية المعتدلة الرد القاسي الذي قادتته الولايات المتحدة على فوز «حماس». وطبقا لتفسيرها، فإن نجاح «حماس» سيعزز ويعمم فوز «الاخوان المسلمين» او غيرهم من الاسلاميين الذين يهددون أنظمة حكمها. وعندما فشلت الجهود لحمل الفلسطينيين على اسقاط حكومة «حماس»، شرعت الادارة في اتخاذ خطوات غير ديمقراطية وأكثر هجومية. وفيما توقفت المباحثات الخاصة بتشكيل حكومة وحدة من حركتي «حماس» و«فتح»، قررت الولايات المتحدة انها ستسلح الجانب المؤيد لها في حال فشلت السياسة. ولعل تحويل الاموال وتدريب الحرس الرئاسي للرئيس محمود عباس كانت اوضح اشارة على ان الولايات المتحدة توقعات ان تتمكن «فتح» من الاطاحة بـ «حماس».

خلف القضاء على «حماس» واعتراض نجوم الحركات الاسلامية السنوية تمكن القوة البارزة للشبيعة المسلمين ونفوذ ايران المتمتع في عموم المنطقة، من العراق الى لبنان والى فلسطين. وفيما تترك ادارة بوش ان النجاح في العراق قد لا يتحقق أبداً، ومع تزايد الضغوط محليا ودوليا من اجل خلق صدقية اقليمية عبر حل القضية الفلسطينية، فقد بات على الولايات المتحدة ان تتطلع الى طريقة جديدة لتشكيل ارضها، ولا تشكل فلسطين ذلك الارث. وكما اظهرت تجربة فيتنام، فإن القوى العظمى التي تواجه بالهزيمة عادة

اليهود. وضمن ذلك الإنكار، طالب نجاد بمعرفة الأسباب- مع افتراض ان الإبادة الجماعية لليهود قد حدثت فعلا- التي جعلت وحده وزن هذه الجرائم التي ليس له يد فيها، إذ تم اغتصاب ارضه من قبل الدولة اليهودية.

وبين هذا وذاك، اكمل عناد احمدي نجاد النووي، وخطاب تحديه الصريح للمجتمع الدولي باسره، فيما يتعلق بتخصيم برامجه وانشطته النووية، ذات الصلة بتخصيب اليورانيوم، اكمل هذا العناد المهمة التي طالما عجز عن تحقيقها مسؤولو واشنطن وقتل ابيب. وتتلخص في اقناع اعضاء مجلس الامن الدولي، بضرورة فرض عقوبات دولية على طهران، بينما تمتلك لمطالب الشفافية النووية التي يطالبها بها المجتمع الدولي. وقد تقرر اتخاذ ذلك الإجراء فعليا في كانون الاول من العام الماضي.

وكان قد نفذ صبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا، بسبب مراوغة ومخالطة النظام الإيراني، في الوقت الذي كانت توجب فيه حكومات دول الاتحاد الأوروبي، مساعيها الرامية إلى التفاوض حول عدة إجراءات وتدابير ضد طهران، من شأنها ارضاء المجتمع الدولي وتهمة غضبه. أما الإنجاز السليبي الثاني لاحمدي نجاد، فيتمثل في تمهيد المناخ والاجواء الملائمة، لخطاب بوش الأخير حول استراتيجية الجديدة في العراق، وهو الخطاب الذي الفاه في مطلع كانون الثاني الجاري، وشجب فيه ما وصفه بالانشطة الإيرانية المعادية داخل العراق، وكذلك ما ينسب لطهران من دعم وتمويل وتسليح وتدريب للمليشيات الشيعية، إلى جانب شجبه لرعاية طهران لكل من «حزب الله»، في لبنان، وحركة «حماس» في فلسطين. وهناك من فسر خطاب بوش المذكور، على انه تهديد ضمني باحتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران. وما يعزز هذا التفسير، مساعرة واشنطن بشرح حاملة طائرات ثانية في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى نشر نظام دفاعي كامل من صواريخ «باتريوت»، لحماية حلفائها في المنطقة.

والسؤال الذي لا يد من إثارته: حايقتهم ضد من أو ماذا؟! سرعان ما جاء الرد على هذا السؤال، من الصحافة الاميركية الحرة وغير الرسمية، كما يلي: من رد عسكري إيراني انتقامي، على ضربة اميركية أو اميركية-اسرائيلية محتملة للمنشآت النووية الإيرانية، مع العلم انها الضربة التي تكهنتم صحيفة «صنداي تايمز» اللندنية العلمية، بانها ربما تشمل استخدام قنابل اختراق نووية، إلى ذلك اضافت وكالة انباء صينية، القول إن هذه الضربة يتوقع حدوثها قبل حلول نيسان المقبل، مع العلم انه الشهر

ما تعتمد الى جعل الامور اسوأ، موسعة من حدة الصراع تحت ذريعة الانسحاب بشرف.

إن أميركا لا تحتاج بالضرورة الى اخذ زمام القيادة فيما يجري النقاش حول وجود اسرائيل. ولا ترتكب خطأ، ان لا يوجد اي سياسي اميركي، بمن في ذلك الديمقراطيون، ممن سيحتج على الممارسات الاسرائيلية بمجرد ان تعرض ملفها المتضمن ان ايران باتت على وشك صنع سلاح نووي.

ومع بقاء سنتين لها في البيت الابيض، فإن ادارة بوش تريد ان ترى النظام الإيراني وقد أصبح أكثر تواضعا، هذا إذا لم يسقط ذلك ان «المحافظين الجدد» الذين سلطوا نظراتهم على ايران قد اتعشوا بالترتيب الجديد الذي تصطف فيه دول عربية واسرائيل في صف واحد عندما يتعلق الامر بمواجهة برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني. وهم يريدون جميعا ان يقوموا بعمل معا، بما في ذلك مع اسرائيل التي تمتلك الدافع والوسائل لضرب اهداف ايرانية بواسطة غارات جوية. لكن المعتدلين العرب يطالبون باحراز تقدم في الموضوع الفلسطيني للاحتفاظ ببضخ المشروعية، وبالتالي تجنب الإحراج الشعبي.

السؤال الذي يجب ان يطرح الآن هو: الى اي مدى سيقوم المعتدلون العرب بخفض السقف؟ وهل ستكون الإيماءات الخطيئة العربية كافية كما كان الحال قبل حرب العراق؟ وهل سيقتنع التكتل المعادي لإيران بتعهدات بفتح معبر «كارني» في قطاع غزة هذه المرة، وبإضفاء لمسات «انسانية على نقاط التفتيش» عن طريق طلائها بالوان جديدة؟

سيكون الفارق هنا هو ان الفلسطينيين يريدون، بل يجتاجون إلى وضع حد للصراع والاحتلال حتى يواصلوا حياتهم، بينما يريد المعتدلون العرب واسرائيل، والاكثر اهمية الولايات المتحدة، احتواء المشكلة الفلسطينية، على الاقل حتى يتم البت في امر ايران. ومع حلول ذلك الوقت، فإن فلسطيني ستصبح مضطحة اخرى ينبغي على الادارة اميركية التعامل معها.

عن «الديلي ستار»

# هل تحقق إيران النووية أحلام المحافظين الجدد؟!!

بـقلم : ويليام فاف

إن إحدى أكبر العقبات التي تواجه كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، اللتين تسعىان لعزل إيران كمرکز قوة له اهميته البالغة في منطقة الشرق الاوسط، وبصفتها لاعباً سياسياً رئيسياً في هذه المنطقة، هي ان إيران تشكل هدفاً متحركاً ومتغيراً على الدوام، ففي الامس القريب، بدت كما لو انها تسير نحو الديمقراطية، ولا يستبعد ان تسير المسار نفسه في المستقبل القريب، أما اليوم فهي يقبضة رئيسها الحالي محمود احمدي نجاد، والمشكلة ان الاميركيين طالما ظنوا ان الرؤساء الإيرانيين السلطة ذاتها التي يمنحها الكونجرس للرئيس الاميركي مثلاً، لكن الحقيقة هي خلاف ذلك تماماً. ومع ذلك فقد كان تولي الرئيس الحالي، محمود احمدي نجاد- عمدة العاصمة طهران سابقاً- لمنصبه الرئاسي إثر انتخابات العام ٢٠٠٥، اداة رافعة كبيرة لموقف من يدعون في البيت الابيض الاميركي، صوب ضرورة توجيه ضربة اميركية-اسرائيلية مشتركة إلى طهران. وقبل وصول احمدي نجاد إلى سدة الحكم في طهران، لم يكن امام هؤلاء سوى ميرر وحيد يخفون وراءه ورغبتهم هذه. ويتلخص هذا المبرر في القول إن إيران تمضي حثيثاً نحو تطوير قدراتها النووية الرادعة لأي ضربة خارجية ربما تتعرض لها، مع العلم أن طهران تخفي طموحاتها العسكرية النووية هذه، خلف برامجها النووية الخاصة بالطاقة المدنية السلمية، والخاصة لإجراءات التفتيش ولرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

على أن تعاطف القلق الأميركي إزاء سلوك طهران النووي، لم يلق سوى صدى واستجابة محدودين، نطاق، من قبل الدول الأوروبية والقوى الرئيسية الآسيوية، في حين واصل محمد البرادعي- مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية- إصراره على ضرورة مواصلة التفاوض مع إيران، لإيجاد تسوية دبلوماسية لموقفها المتمتعن والرافض لإجراءات تفتيش الدولي في منشئاتها ومرافقها النووية.

ثم ذلك ذلك انتخاب محمود احمدي نجاد للمنصب الرئاسي في حزيران ٢٠٠٥، على أساس وعود وشعارات الإصلاح التي رفعها إبان حملته الانتخابية، مصحوبة بوعده بتحسين مستوى معيشة الفقراء والفئات الاجتماعية المستضعفة بصفة خاصة، بكل ما رافق تلك الوعود والاماني من خطابية الهيثب حماس عامة الإيرانيين، واكسبته شعبية كبيرة خلال عام ونصف العام الأول من رئاسته. لكن سرعان ما تطلخت سمعته وساء صيتها، إثر رحلاته العلمية التي قام بها خلال السبعة ذاتها، وكذلك بسبب إنكاره ورفضه لحقيقة حدوث جرائم «الهولوكوست» ضد

بـقلم : فهمي هويدي

من مفارقات هذا الزمان، انه في حين ينزلق العراق باتجاه حرب عبثية بين الشيعة والسنة، وتتواتر التقارير مشيرة الى أن ثمة اصطفاً عربياً مطروحاً، يقيم تحالفاً سنياً في مواجهة ما سمي الهلال الشيعي، وترشح مصر لتكون أحد أعمدة التحالف السنني المفترض، فإن مصر «السننية» تنزلق باتجاه حرب عبثية أخرى ضد الاسلام السياسي، ممثلاً في حركة الإخوان المسلمين، وكاننا إزاء معركتين، إحداهما شيعية سننية ذات طابع مذهبي، والثانية سننية سننية طابعها سياسي بالدرجة الأولى. هذه الحرب الثانية انطلقت شرارتها الأولى منذ حصد الإخوان ٨٨ مقعداً في انتخابات مجلس الشعب المصري، التي جرت في العام ٢٠٠٥، وتحقق لهم ذلك رغم الضغوط والجهود التي بذلت لحصارهم، الامر الذي لم يصل من تدخل في حساب اصوات الفرز وتغيير النتائج لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم في بعض الدوائر، كما اثبتت المحاضر والتحقيقات في ما بعد.

هذا الحضور بدا مفيراً للانتخاب ومقلقاً، ما أثار الانتباه الى أن الجماعة، التي تم حظرها قانوناً منذ العام ١٩٥٤، وتعرضت خلال العقود الخمسة التي خلت، لملاحقات ومحاكمات ومك لا حصر له من عمليات القهر والترهيب، تبين انها ما زالت تحتفظ بحضورها القوي في المجتمع. اية ذلك انها - وهي محظورة - حصلت على مقاعد في المجلس النيابي توازي عشرة اضعاف ما حصلت عليه احزاب المعارضة المعترف بها قانوناً. أما القلق فنابع من أن تمثيل «الاخوان» في المجلس النيابي بما يعادل خمس (١/٥) الاعضاء ثبت انه مرشح للزيادة إذا ما تمت الانتخابات في ظروف عادية، الامر الذي يعني إمكانية حصولهم على نسبة الثلث من المقاعد أو أكثر، وهي نسبة خطيرة من وجهة نظر الحزب الحاكم، لانها يمكن أن تؤثر في قرارات المجلس التي تترد الحكومة تمريرها، والتعديلات الدستورية المطروحة حالياً مثال لذلك. بكلام آخر، فإن نسبة الخمس يمكن احتمالها من الناحية العملية، أما إن زادت على ذلك ووصلت الى الثلث مثلاً، فذلك خط أحمر من وجهة نظر الحزب الحاكم.

ولم يخف رئيس الوزراء المصري الحالي، الدكتور أحمد نظيف، مشاعر القلق هذه، فقال في أحد تصريحاته المنشورة، إن دخول «الاخوان» إلى المجلس بالنسبة الموجودة حالياً كان «غلطاً»، ولن تكرر:

ممنذ أن دخل الإخوان إلى المجلس النيابي توالى الضربات الأمنية التي وجهت اليهم. وحسب تقدير مصادر الجماعة فإنه تم اعتقال ٨٥٠ شخصاً أثناء الانتخابات وسببها. وخلال الفترة اللاحقة، من كانون الاول ٢٠٠٥ وحتى كانون الثاني ٢٠٠٧، وصل الذين تم اعتقالهم في جولات مختلفة إلى حوالي ٢٥٠٠ شخص. في ظل هذا التصعيد سارعت أجهزة الامن إلى إلقاء القبض على عشرات الطلاب، وسعت الأجهزة من حملتها فالتقت القبض على آخرين ممن وصفوا بانهم قادة الجماعة، من بينهم التمويل الحالي، ومرة باسم الانتماء إلى جماعة محظورة تهدد الامن والنظام العام، وحتى هذه اللحظة بلغ عدد الذين اعتقلوا على ذمة الحملة الأخيرة ٢٧٠ شخصاً، يفترض ان يقدموا إلى المحاكمة بنهم جاهزة متعارف عليها.

الى هنا ولا جديد في المشهد، لأن مثل هذه الضربات الأمنية ليست مفاجئة، وإن ذهبت الى أبعد هذه المرة، حين لم تكثف أجهزة الامن بالتحفظ على عناصر «الاخوان»، وإنما لجأت الى إغلاق مشروعاتهم التجارية، ومصادرة اموالهم، واعتقال العاملين لديهم، فاقترن الاعتقال بقطع الأرزاق وتسمير الحياة على الأسر والعائلات، وتصفية الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المنتسبون إلى «الاخوان».

مع ذلك، فما بدا جديداً تماماً هذه المرة ان الضربة الأمنية اقترنت بعملية تشهير سياسية غير مسبوقة، تمثلت في تصريحات رسمية اتهمت «الاخوان» بانهم يريدون إقامة حكومة دينية في البلاد مماثلة للنموذج الذي طبقته حركة طالبان في أفغانستان. وانهم يهددون قسمة المواطنة، الأمر الذي يوجب الفتنه ويضرب الوحدة الوطنية، الأمر الذي سيكون عنصراً طاردا لراس المال الاجنبي، بما يهدد بشل حركة الاقتصاد في البلد، الى غير ذلك من الادعاءات التي اريد بها تصفية «الاخوان» سياسيا وإغلاق الباب تماماً امامهم، على نحو يستبعد أي أمل في إمكانية استيعابهم ضمن إطار الشرعية القانونية في مصر. وإذا كان هذا الكلام قد قيل على السنة كبار المسؤولين في البلد، فلك ان تتصور كيفية تفاعل الإعلام الرسمي معه، الذي اعتاد ان يهول في

الظروف العادية، الى حين تلقف هذا الكلام الساخن، فإنه حوله الى مادة لحريق كبير أريد به استئصال كل ما هو منسوب الى ما يسمى بالاسلام السياسي، وإذا استمرت حملة التعبئة المضادة على هذا النهج لمدة ثلاثة أسابيع، فإنها رفعت من مستوى التوتر والفرز في المجتمع، وسربت قلقاً لا يستهان به في اوساط الاقباط ورجال الأعمال، ومن أسوأ ما أسفرت عنه الحملة انها لم تثر خوفاً من «الاخوان» فحسب، وإنما أثارت الخوف من الاسلام ذاته، الذي بات مقترنا بالدولة الخارجية وكان حركة طالبان هو الممثل الشرعي الوحيد للتطبيق الإسلامي.

هناك لغط كثير حول دوافع هذه الحملة، فهناك من يقول بانها اطلقت لإشاعة جو من الخوف يسمح بتبوير التعديلات الدستورية، التي تضمنت مزيداً من القبول على الحريات العامة، وإضفاء لإشراف القضاء على الانتخابات، ومصادرة لأي نشاط على أساس من الدين (قانون الاحزاب الراهن يمنح تاسيسها على أساس من الدين ولكن التعديل الدستوري المقترح أضاف حظر القيام بأي نشاط موصل بالدين).

هناك رأي آخر يقول ان توجيه مثل هذه الضربات لـ «الاخوان» هدفه اضعافهم في مرحلة ترتيب الاوضاع، التي تمهد لانتقال السلطة في مصر، بعد انتهاء الولاية الخامسة للرئيس مبارك في سنة ٢٠١٠، وهناك من يقول بتكرمه بانهم لا يزالون مرفوضين من قبل النظام السياسي، وان حظر نشاطهم لا يزال قائماً، رغم صمودهم في أكثر من مجال، ويبدو ان توصيل هذه الرسالة كان مطلوباً لكبح مشاعر الانتعاش التي سرت في اوساط «الاخوان» بعد فوز «حماس» في فلسطين، ونجاح حزب الله، في تحدي العدوان الاسرائيلي، وبعد دخول ممثلي التيار الاسلامي الى البرلمان التي أكثر من بلد عربي، ثمة سيناريو ثالث يقول إن الترويج «لغزاة» الإخوان، أريد به دفع الناس الى الانحياز لأي بديل آخر مرشح للمستقبل، باعتبار انه سيكون أفضل منهم. وهذه التفسيرات تظل في إطار الظنون والتخمينات، لكن المقطوع به أمران:

الاول، ان الباب بات مغلوقاً أمام «الاخوان» للمشاركة في الحياة السياسية بصفة حتى إشعار آخر على الاقل، والثاني ان الحرب الأهلية، التي تشهدها البلاد منذ نصف قرن على الاقل، والتي يقف فيها النظام مؤيداً ببعض العلمانين من جانب، في حين يقف الاسلاميون في المربع المضاد، هذه الحرب اصبحت مفتوحة وممددة لأجل ليعلمه الله. وهاتان نتيجتان بائستان لا تحققان اية مصلحة عليا للبلد.

وقبل ان اشرح تعليقي على هاتين النتيجتين، الفت الانتباه إلى أن أكثر ما يهمني في المشهد ليس حركة «الاخوان» وما لاها، وإنما مصير الحريات العامة في مصر، ونمط تعامل النظام مع القوى السياسية المعارضة. ذلك أن أسلوب المصادرة والإقصاء والقمع عفا عليها الزمن، فضلاً عن أنه اثبت فشله في حالة «الاخوان» الذين خدمهم ذلك المنهج الذي طبق بحقهم طيلة نصف قرن، حيث زاد من تعاطف الناس معهم، باعتبارهم ضحايا موعودين بالرحمن والإنلاء في كل وقت. ليس ذلك فحسب، وإنما من شأن الإقصاء أن يجرم البلاد من الأمان من طاقة وطنية إيمانية متوفرة في المجتمع، يمكن أن تضيف الكثير الى مسيرة العمل الوطني، إذا احسن توظيفها. تقاس كفاءة العمل السياسي في كل بلد بمدى قدرة نظامه على احتواء مختلف القوى الحية في المجتمع، واستثمار طاقاتها لتحقيق مصالحه العليا. من ثم فإن حشد تلك القوى يعد نجاحاً سياسياً وخطة الى الامام، في حين ان إقصاء بعضها يعد خطوة الى الوراء، إذ هو من قبيل التعامي عن الواقع ودفن الرأس في الرمال، الامر الذي يؤدي الى مفازمة المشكلة وليس حلها. عند الاصوليين نجد ان المفتي الحقيقي ليس من يسارع الى تحريم ما يحترق في امره من المحدثات، ولكنه من يستوعب المشكلة ويجد لها حلاً سريعاً مناسباً. وهو موقف يسري أيضاً على الموقف الذي نحن بصده، لأن استمرار خطر التحريم لا يحل مشكلة قوى سياسية نامية عمرها حوالي ٨٠ عاماً، تريد أن تعمل في ظل القانون وحمائته، خصوصاً في زمن يعتبر «قبول الآخر» من عناوينه المهمة، وهو ما دفعني الى القول في مقام آخر انني غير مصدق ان يكون تطبيع العلاقات مع إسرائيل يسر من تطبيقها مع «الاخوان».

عن «الشرق الأوسط»

# GARFIELD 2

25/1/2007

مسرح وسينماتك  
القصبية

2965292/3  
2965294

15

لن يحضر هذا الكوبون

هاتف: 2965292/3  
فاكس: 2965294  
Info@alkasaba.org